

بسم الله الرحمن الرحيم

الأزمة المصرفية المالية في الغرب من وجهة نظر الشرعية الإسلامية

إن من أعظم الأشياء التي قامت البشرية بابتكارها: هي النقود بديلاً عن نظام المقايضة، فأصبحت النقود معياراً لقيم الأشياء، وأداء للذمم التي في الأعناق، وتسهيلاً وضبطاً للمبادلات بين أفراد البشر، لكن من غير المنطقي أن يتم تبادل النقود في المجتمع البشرية من دون أن تنتقل بواسطتها السلع والخدمات، لأن السلع والخدمات هي الأصل في اختراع النقود وإذا تبادل الناس النقود من دون سلع وخدمات، أصبحت النقود سلعةً بحد ذاتها، عندئذ نكون قد وقعنا في خطأ مدمر للمال الذي هو قوام حياتنا، وعصينا منهج خالقنا العظيم الخبير بأسباب سلامتنا وسعادتنا الذي أراد المال أن يكون ثمناً ندفعه ونقبضه لا سلعةً نتاجر بها، وأراده أن يكون متداولاً بين كل شرائح المجتمع لا موقوفاً على شريحتين صغيرتين حجماً، هما: الأقوياء والأغنياء، ولأنه أراد متداولاً بين كل البشر حرم الربا أشد التحريم؛ لأنه يجمع الأموال في أيدي قليلة، وتحرم منها الكثرة الكثيرة، وتوعد المتعامل بالربا بحرب من الله ورسوله وهو أشد أنواع الوعيد في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْنُوا فَالْإِيمَانُ لَكُم مَّوَدَّةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ وَالرِّبَا حُرْمٌ جَدِيدٌ مِنَ اللَّهِ وَالرِّبَا هُوَ أَشَدُّ حُرْمًا مِّنَ الْمَيْمُونِ وَالَّذِينَ يَدَّبَرُوا وُجُوهَهُمْ لِيَتُوكَ الرِّبَا ذُنُوبًا كَثِيرَةٌ سَائِلَاتُ هُنَّ فِي الْأَعْيُنِ عَنَاءٌ مَّرِيئٌ وَأُولَئِكَ سَوْفَ يُعَذَّبُ اللَّهُ عَذَابًا مُّهِينًا﴾.

لذلك يعد محور النظام المالي الإسلامي أن المال قوام الحياة الإنسانية فقال تعالى في قرآنه الكريم: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾، وأن هذا المال الذي فيه قيام حياة الإنسان يجب أن يكون موزعاً ومتداولاً بين كل البشر لا أن يكون: ﴿دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ كما قال تعالى في قرآنه الكريم؛ لذلك حرم الله خالق السماوات والأرض في كل الشرائع السماوية في اليهودية والنصرانية والإسلامية الربا وهو في حقيقته أن المال في الربا يلد المال، بينما في شرائع خالق السماوات والأرض أن الأعمال والخدمات هي التي ينبغي أن تلد المال حصراً، لأن ربح الأعمال والخدمات يوزع عندئذ على أكبر عدد من الناس ممن لهم صلة مباشرة بهذا المشروع، أو صلة غير مباشرة كالممولين والموردين، واليوم يملك عشرة في المئة من سكان الأرض تسعين بالمئة من ثرواتها وهم في دول الشمال، بينما تسعون في المئة من سكان الأرض يملكون عشرة في المئة من ثرواتها ليس غير، وهم في دول الجنوب؛ لذلك تجد بذخاً وترفاً وإسرافاً وتبذيراً في دول الشمال يفوق حد الخيال، وتجد فقراً وعوزاً ومجاعات وديوناً مرهقة في دول الجنوب يفوق حد الخيال أيضاً، وهذا هو السبب الحقيقي للإرهاب الذي أقض مضاجع الأقوياء والأغنياء، وأفسد عليهم عيشهم المترف، وحياتهم الناعمة، إذن ... خروج النقود الأثمان عن وظائفها الأساسية كأداة لتبادل السلع والخدمات، وجعلها محلاً

للمتجارة بها كما في الربا الذي حرّمته شرائع السماء ولاسيما الشريعة الإسلامية الخاتمة، ومغناه تعطيل لهذه النقود، وتضييق للمبادلات الحقيقية في المجتمع، وما ينتج عن ذلك من نقص الإنتاج، وتقليل الفاعلية الاقتصادية، وزيادة البطالة، وانتشار المعاملات الوهمية غير الحقيقية. يقول موريس آليه عالم اقتصادي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد: إن آلية الائتمان – أي التمويل الربوي – تؤدي بصورة جوهرية إلى خلق وسائل دفع وهمية هي من لا شيء. ذلك لأن صاحب الوديعة في أي مصرف من المصارف يعتبر وديعته رصيماً نقدياً متاحاً تحت تصرف المصرف، في حين أن هذا المصرف قد أقرض هذه الوديعة وبقى تعهده بالدفع بلا مقابل حقيقي إن هذه الحقيقة تجسد لنا الأثر البالغ الذي يولده التمويل الربوي على النقود، لذلك كان للحكمة الاقتصادية من تحريم الربا سعة أفق، وبعد النظر في مآل التعامل الربوي، ولا أدل على ذلك من أن الأزمة الاقتصادية المدمرة في أمريكا قد سببت خسارات فلكية تقدر بمئات الترليونيات في معظم بلاد العالم الأمر الذي عده الخبراء الاقتصاديون أكبر أزمة مهلكة ماحقة لنظام الربا في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ودعا إلى أن يرتفع الصوت عالياً لإحداث نظام عالمي جديد لا يكون التعامل الربوي أساساً له. وقد صدر عن مجلس الشيوخ الفرنسي تقرير يتناول النظام المصرفي الإسلامي الذي يعيش ازدهاراً واضحاً، وقد أكد هذا التقرير أن النظام المصرفي الإسلامي مربح للجميع مسلمين وغير مسلمين، ويمكن تطبيقه في جميع البلاد فضلاً عن كونه يلبي حاجات أساسية عند الإنسان لذلك يحث هذا التقرير على فتح مصارف إسلامية في فرنسا، أو إقامة نظم تشريعية وضريبية على التراب الإفرنسي تراعي قواعد الشريعة الإسلامية في المجال المالي ويعني النظام المصرفي الإسلامي بخاصة والنظام المالي بعامة أنه يقوم على احترام خمسة مبادئ: تحريم الربا، وتحريم بيع الغرر، وتحريم الميسر، وتحريم التعامل في الأمور المحرمة شرعاً كالخمر والزنا، وتقاسم الربح والخسارة، وتحريم التورق إلا بشروط.

من المسلم به أن من مصلحة الأنشطة الاقتصادية المختلفة من زراعة وتجارة وصناعة أن يكون المشتركون فيها لهم رغبات وأهداف ومصالح متألّفة متحدة تتجه إلى ترقية هذه الأنشطة وذلك لا يتم إلا باشتراك جميع أطراف النشاط الواحد في اقتسام عائد هذا النشاط من الربح أو الخسارة حتى يتسنى للجميع جلب الربح وتجنب الخسارة وهذا مضمون النظام المالي الإسلامي الذي ورد في القرآن الكريم. لكن النظام العالمي التقليدي القائم على التمويل الربوي يتيح لأصحاب الأموال أن يستغلوا ثروتهم في هذه الأنشطة الاقتصادية لا كشركاء في الربح والخسارة وإنما من حيث هم دائنون لهذه الأنشطة حيث يحصلون على الربا من خلال قروضهم دورياً وبشكل منتظم وهنا لا يجعل المرابي المقرض مهتماً بربح المشروع أو خسارته ولا بتطوره ورفقيه ولا بمستوى الإنتاج أو تحسنيه في المشروع، وهذا بدوره يقلل من الكفاءة الفنية التي تعتمد بالدرجة الأولى على العنصر البشري، فبدلاً أن يتم التعاون على أساس المشاركة والاهتمام بموضوع المشروع وجدواه وكيفية تضافر الجهود لكي يعمل بطريقة جيدة، ويكون التفكير

بالنسبة للمقرض في كيفية حصوله على العائد الثابت، ويكون التفكير بالنسبة للمقرض كيفية رد هذا القرض بأي طريقة سواء ربح المشروع أو خسر.

ولمجرد أن يكون هناك مصرف في بلد ما يؤدي فائدة، ثابتة، ومحددة، ومضمونة لمبلغ أودع في هذا المصرف من دون أي جهد يبذله المودع، ومن دون أن يتحمل المودع أية خسارة، ومن دون أن يوظف أي إنسان يخفف من مشكلة البطالة، ومن دون أية مخاطرة أو مغامرة أو مجازفة، وهي ثمن الربح في التجارة والصناعة والزراعة، ومن دون أن يدفع أية ضريبة ينتفع بها المواطنون في ذلك البلد أي أن المال وحده، وهو ثمن وليس سلعة، ولد المال وعطل الأعمال التي من شأنها أن تلد المال ... عندئذ لا يغامر أي مستثمر بوضع ماله في مشروع زراعي، أو تجاري، أو صناعي، أو خدمي إلا إذا حقق أرباحاً كبيرة لا تحققها المصارف الربوية أي أن الاستثمار الربوي يسهم في ارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، ومع البطالة السرقة والاحتيال، والانحراف والجريمة، وتعطيل الزواج، وانتشار الزنا والرذيلة، ثم الإرهاب الذي هو بحق رد عفوي على الظلم الاجتماعي، وحينما ترتفع الأسعار تضيق الشرائح البشرية التي تشتري هذه السلعة الذي ارتفع ثمنها، عندئذ يظهر الكساد، ويخسر عدد كبير من الموظفين أعمالهم، وترتفع نسب العاطلين عن العمل.

إن التمويل الربوي الذي يقوم به الجهاز المصرفي اليوم يعني حصول المصرف على أصل الدين زائداً الفوائد الثابتة والمضمونة، وهي تثبت محاسيباً كديون على الشركة المقترضة، ولا تتأثر قيمة القرض مضافاً لها الفوائد بالأرباح الناشئة عنها سواء التشغيلية أو الرأسمالية، والمنطق هنا يقول أن هذا القرض قد ساهم في الحصول على هذه الأرباح بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا بحد ذاته يعد ظمناً للمصرف، فبدلاً أن يعطى نصيبه الحقيقي من الناتج الذي ساهم فيه، يعطى مبلغاً مقطوعاً بغض النظر عن نتيجة المشروع سواء ربحاً أو خسارة، وفي حالة الخسارة يكون الظلم على المقرض، الذي بناءً على علاقة المدين بالدائن سوف يلتزم بسداد القرض مع فوائده، وفي هذه الحال سوف تكون خسارته خسارتين، خسارة المشروع والخسارة الناتجة عن إلزامية تسديد الدين، وفي كلا الحالتين الربح والخسارة لا تتحقق عدالة التوزيع سواء للمصرف الربوي أو المقرض.

يتبين مما تقدم بأن الربا له آثار جسيمة على الاقتصاد تطال كل متغيراته، وأكبر دليل على صدق ما نذهب إليه هذه الأزمة الاقتصادية التي انطلقت من أمريكا والتي عمت آثارها دول الأرض قاطبة، لذلك وجب على البشرية تجنب التعامل الربوي التزاماً بالمنقول عن الشرائع السماوية اليهودية والنصرانية والإسلامية بهذا الخصوص، وإدراكاً للمعقول لأن في ذلك درءاً لمفاسد كثيرة وجلباً لمصالح واقعية وملموسة.